في هذا العدد

التطوير الصحي... إستثمار في الإنسان

لطالما شكلت الطبابة والاستشفاء في لبنان إحدى أكثر القضايا إلحاحا بالنسبة الى المواطنين، والعاملين في المؤسسات والادارات الرسمية والعسكرية على حد سواء، حتى باتت في بعض مراحل الازمات التي ضربت لبنان منذ العام 1975، معضلة حقيقية فرضتها عوامل متعددة. في هذا الاطار، شهدت الخدمات الاستشفائية الطبية الحكومية، في بعض الاحيان، تراجعا في الفعالية والتقديمات. في حين شهد القطاع الصحي الخاص تطورا كبيرا جعل من لبنان، على مدى عقود، مستشفى الشرق الأوسط ومقصدا للراغبين في العلاج والسياحة الطبية من مختلف الدول العربية.

عانت المستشفيات الحكومية اللبنانية خلال السنوات الماضية من تحديات متراكمة، أبرزها التراجع في تجهيزها بالمعدات الطبية الحديثة، عدا عن انخفاض رواتب الموظفين والعاملين والأطباء المتعاقدين مع وزارة الصحة نتيجة الأزمة المالية والحرب الاسرائيلية على لبنان، فضلا عن محدودية الإمكانات التي حالت دون قدرة عدد لا بأس به على تقديم الخدمات الطبية والاستشفائية المطلوبة بالمستوى الذي يلبي حاجات المواطنين الصحية.

في خضم هذه الظروف الصعبة التي اجتاحت لبنان، استطاعت المديرية العامة للأمن العام أن تحافظ على استمرارية وديمومة تقديم الخدمات الصحية والطبية والاجتماعية لعسكرييها وعائلاتهم. ويعود الفضل في ذلك الى الإدارة الفاعلة والرشيدة، والرؤية التنظيمية التي اعتمدتها القيادة، عدا عن الجهود التي بذلها المسؤولون في مكتب الشؤون الإدارية والدائرة الصحية في المديرية، التي ساهمت في تنظيم اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مع المستشفيات والمراكز الصحية والمختبرات اللبنانية، واسفرت عن تأمين شبكة واسعة من الخدمات الطبية والاستشفائية، بما يضمن أفضل رعاية ممكنة للعسكريين ومَن هم على عاتقهم.

انطلاقا من القناعة بأن الرعاية الصحية حق أساسي للعسكري، وان تطويرها يشكل استثمارا مباشرا في العنصر البشري، وضع المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير خطة متكاملة لتطوير جهاز الخدمات الطبية. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة انطلاقا من منطقة البقاع، حيث افتتح في السابع من تموز الماضي مركزا طبيا للأمن العام في بلدة تعنايل، ليؤمن الخدمات الإدارية والصحية والاستشفائية لعسكريي الأمن العام وعائلاتهم المقيمين في البقاع.

لا تقتصر أهمية هذا المركز على تقديم الرعاية الصحية فحسب، بل تكمن أيضا في تخفيف الأعباء عن العسكريين، إذ أصبح في إمكانهم إنجاز معاملاتهم الطبية والإدارية في مناطقهم، من دون الحاجة إلى الانتقال إلى المركز الرئيسي في بيروت، بما يوفر الوقت والجهد ويخفف الأكلاف ويزيد من سرعة إنجاز المعاملات.

يمثل هذا المشروع الخطوة العملية الاولى ضمن رؤية أشمل تعتمدها المديرية العامة للأمن العام لتطوير خدماتها، حيث من المقرر تعميم هذه التجربة على محافظات الشمال وجبل لبنان والجنوب، بما يحقق انتشارا متوازنا في تقديم الخدمات الطبية والإدارية في مختلف المحافظات.

بذلك تكون المديرية قد خطت خطوة متقدمة نحو تطبيق اللامركزية الإدارية داخل مؤسسة رسمية، عبر تقريب الخدمة من العسكري أينما وجد، وتاليا توفير بنية صحية وإدارية أكثر كفاءة وفاعلية. فالمؤسسات الناجحة لا تكتفي بالحفاظ على مستوى خدماتها، بل تعمل باستمرار على تطويرها بما يواكب حاجات منتسبيها وتحديات المرحلة.

إن الاستثمار في صحة العسكري هو استثمار في جهوزية المؤسسة وأدائها، وهو تأكيد على أن الإنسان يبقى الثروة الحقيقية لأي جهاز أمني. من هنا، جاء مشروع تطوير الخدمات الطبية في الأمن العام ليشكل نموذجا يحتذى به في الإدارة الحديثة، ويعكس رؤية تؤمن بأن جودة الخدمة وسرعة الوصول إليها هما أساس بناء مؤسسات قوية وقادرة على أداء رسالتها الوطنية بأعلى درجات الكفاءة.

"الامن العام"